الحرية لكل المعتقلين السياسيين والنقابيين

أضواء وشهادات حية عن الاعتقال السياسي بالمغرب

منذ أسابيع ووسائل الاعلام الناطقة باسم الطبقة الحاكمة في المغرب تروج حملة تضليلية حول المعتقلين السياسيين، بالارتكاز على حالة المعتقلين الثمانية الذين تقدموا بطلب العفو، في محاولة للتقليل من شأن ظاهرة الاعتقال السياسي ببلادنا، وايهام من يريد أن يتوهم بأن الامر لايتعلق الا بعدد معين من المعتقلين ــ هم مجموعة القنيطرة تحديدا ــ والايحاء بأن مبادرة ما قد تتخذ بشأنهم، ويكون ذلك هو الاغلاق النهائي لملف المعتقلين السياسيين!

في الوقت نفسه، وعلى صعيد بعض الزعامات المهترئة المقيمة بالخارج، تجرى اتصالات في الكواليس مع ممثلين رسميين مغاربة في موضوع "الدخول" وما يحيط به، كما تجرى اتصالات اخرى في الخفاء مع جهات سياسية واعلامية فرنسية من أجل أن تقوم هذه الاخيرة بـ"تحريك" موضوع المعتقلين السياسيين وفق طريقة محددة تهيء الاجواء لمبادرة رسمية جزئية محدودة ومدروسة الغرض منها استباق الاحداث وتلميع وجه المغرب الرسمي في الخارج وجني أرباح سياسية من وراء ذلك.

واذا كان هذا هو الهدف الرئيسي من هذه العملية السياسية كلها، وفي هذا الظرف بالذات، فان هناك اهدافا اخرى تتمثل في:

١ ــ صرف الانظار عن وضعية باقي المعتقلين السياسيين والنقابيين الذى يقدر عددهم بالمآت وتزخر بهم مختلف السجون المغربية على طول البلاد وعرضها.. بل أكثر من ذلك العمل على تمييع واقع الاعتقال السياسي بحصر صفة سجناء الراى على عدد محدود من المعتقلين السياسيين دون غيرهم. وان كان في ذلك اعتراف بوجود معتقلين سياسيين، فان السلوك الرسمي الدائم هو نفي هذه الصفة عليهم.

٢ ــ محاولة بث التقسيم والبلبلة في صفوف المعتقلين السياسيين، والتصدى لنضالاتهم ومطالبهم المشروعة والعادلة مع ابراز جانب التدخلات والمساعي الاجنبية، وفي المقابل خنق المطالب والتحركات الداخلية، ولو كانت في شكل تحقيق عن وضعية السجون بالمغرب!

٣ ــ اغراق اكثر الاوضاع مأساوية في طي النسيان، كما هو الحال بالنسبة لضحايا قمع الانتفاضات الشعبية، أو مجموعة مراكش المضربين عن الطعام، وغيرهم من أبناء الشعب المسجونين ظلما وتعسفا والذين صدرت في حقهم أحكام سياسية

جائرة يقاس مجموعها بقرون من السجن النافذ، زيادة على حالات الحكم بالمؤبد..

ولتسليط بعض الاضواء على واقع الاعتقال السياسي وخرق حقوق الانسان ببلادنا، ننشر ضمن هذا الملف شهادات حية من المعتقلين السياسيين انفسهم، أو من اقربائهم، كما نذكر بتقرير لمنظمة العفو الدولية بهذا الصدد.

تقرير الى منظمة العفو الدولية

من المناضل زوزيو توفيق ـ معتقل بالسجن المدني بتطوان ـ مدة الحكم : ٢٠ سنة

عاشت مدينة تطوان من يوم ١٨ يناير ١٩٨٤ الى حدود ٢٢ من نفس الشهر أحداثا دموية عنيفة، جاءت نتيجة تفجر الاوضاع الاجتماعية التي عرفت تقهقرا كبيرا بسبب الهجوم الصارخ على القدرات المعيشية للجماهير، اثر ارتفاع اسعار المواد الاساسية وتجميد الاجور واثقال كاهل المواطنين تماشيا مع توصيات صندوق النقد الدولي وانصياعا بليدا لشروطه.

لقد كان خروج المتظاهرين الى الشوارع واصطدامهم بأجهزة الامن والجيش، دون توجيه من أية قوة سياسية أو نقابية، تعبيرا عن استياء الفئات الاكثر تضررا وتذمرها من الاوضاع المزرية التي لم تعد تتحملها أو تطيقها. وبدل أن يسارع النظام الى الغاء مسببات الانفجار، نجده يلجأ الى سلوك القمع والارهاب ـ كما حدث تماما في كل من مصر والسودان وتونس ـ ويضفي صبغة تآمرية واجرامية على الاحداث، مع تحميل المسؤولية لبعض القوى التقدمية من أجل تضليل الرأى العام وتغطية فشل مخططاته واختياراته على جميع المستويات.

في هذا الاطار سيتم اعتقال عدد كبير من المواطنين اثناء وبعد الاحداث ليتم تعذيبهم واستنطاقهم بطريقة وحشية ولاانسانية، وتلفق لهم تهم واهية. وقد انصب الاعتقال بالخصوص على ذوى السوابق القضائية، ثم الطلبة والتلاميذ، وصولا الى اعطاء طابع اجرامي للمظاهرات على اعتبار ان الاوائل (أصحاب السوابق) هم المنفذون والتلاميذ والطلبة هم المحرضون والمتزعمون.

ظروف الاعتقال

بالنسبة للاعتقال التعسفي الذى تعرضت له، فقد تم كما يلي: يوم الاحد ٢٢ يناير ١٩٨٤، تعرض منزلي الكائن بحي السويقة لتفتيش دقيق من طرف البوليس، حيث تم حجز كثير من كتبي الجامعية وصورى الشخصية وبعض المجلات المرخص بها في السوق.. لم أكن حينئذ موجودا بالمنزل، بل كنت صحبة أختي التي تقطن شارع محمد الخامس، وقد اخبرهم اخي بمكان تواجدى لاقتناعه بان الامر هو مجرد اجراء روتيني يمارس عادة في حق المنتمين سياسيا أو نقابيا. في منزل اختي وبالضبط حوالي الساعة الخامسة والنصف بعد الزوال، كنت أشاهد شاشة التلفزة عندما تناهى الى سمعي قرع الجرس. نهضت وفتحت الباب لاجد امامي حوالي عشرة مخبرين يتقدمهم المدعو الاندلسي (عرفت فيما بعد أنه ضابط الاستعلامات العامة) سالني هل انا هو توفيق زوزيو، وما ان رفعت راسي علامة على الايجاب حتى احاطت بي الايدى الغليظة من كل جانب، لتبدأ طاحونة التعذيب النفسي والجسدى منذ تلك اللحظة. فبسرعة تم وضع عصابة على وجهي وقيدت يدى، ثم سحبت الى أسفل العمارة، حيث زج بي بفظاظة داخل سيارة الامن، وصدى صراخ أختي الحامل وبكاء ابنتها يخترق سمعي. وبمجرد وصولي الى مخفر الشرطة، بدأت مباشرة عملية الاستنطاق مصحوبة بالعنف الوحشي تضغط علي لتورطني في تهم لم ارتكبها. حاولت ان أشرح لهم بأنني طالب جامعي انتمي الى النقابة المشروعة، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وانا فعلا في هيأة تمثيلية للطلبة في الكلية (اللجنة التحضيرية)، كما انني انتمي الى حزب مشروع يعمل في العلنية وهو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وانا عضو في مكتب شبيبته. وبالاضافة الى نشاطي النقابي والسياسي اقررت بانني عضو في جمعية ثقافية هي "الاحياء الثقافي" التي تهتم بالحقل الثقافي ولها وصل الايداع القانوني.. لكن كلامي كان يذهب سدى في خضم اللكمات والصفعات التي كنت عرضة لها وهمجية التعامل البربرى الذى كان يصدر عنهم. اصبحت بقدرة قادر اخفي عنهم أسرارا خطيرة (!؟) يجب علي البوح بها، والاعتراف بانني عنصر خطير يعمل في الاتجاه الراديكالي للحزب أو ما يطلق عليه "جماعة بنعمرو". اقررت بانني انتمي الى يسار الحزب (اللجنة الادارية الوطنية) وفسرت كيف أن مشاكل الحزب لا شأن لهم بها. كما حاولت ان أوضح بأن الانشقاقات والخلافات الحزبية أمر طبيعي وملازم لاى حزب تتفاعل فيه قوى وعقليات مختلفة.

استمر ذلك الى ان دخل ضابط من ضباط المخابرات العامة واسمه ميلود، ليتسلمني منهم بكل قوته من ثيابي ويجرني في الممر الى مكتب مجاور. سمعت آنذاك صراخ معتقلين آخرين داخل المكاتب على طول الممر. كانت اسئلته أول الامر سريعة ومركزة، وقد اخذ ورقة يسجل فيها اجوبتي بالفرنسية لانه اختار هذه اللغة دون غيرها عند استنطاقي. اكدت له ماسبق وقلته. كان لايريد مني هذا الكلام! فقرر الزام ضربي حتى اعترف بـ"الحقيقة". احكموا ربطي وعلقوني بين منضدتين، وبدا الجلد.. كانت حالتي لاتوصف، خصوصا بعد صب ذلك السائل اللعين في جوفي (الشيفون) في نفس الوقت الذى كانت العروق والهراوات والاسلاك بمختلف اشكالها وانواعها تنزل على رجلي فتحوله الى كرة من لحم يتالم.. ونفس الطلب يتكرر: "افصح عما تخفيه عنا.. سنجهز على حياتك ونعدك من بين الساقطين في الاشتباكات.. لاتكن معاندا ما دام اعند اصحابك قد انهار واعترف لنا بكل شيء.. اذا كنت تريد الاجابة فما عليك الا ان ترفع اصبعك الى اعلى". وكانت حصيلة هذا العذاب الصاق تهمة التحريض في الثانويات

مع بعض الرفاق، وتلقي الاوامر من طرف رفيق من الرباط عبر مكالمة هاتفية (مع العلم ان جهاز الهاتف كان مراقبا من طرفهم طوال ايام الاحداث وبعدها) . لم يكن يخطر على بالي البتة بأن الاقوال التي كنت اتفوه بها في شبه غيبوبة ستتخذ تهما ضدي.. ومرت تلك الليلة الرهيبة على هذا الحال . ومع قدوم الصباح بدانا نسمع اسماء ينادى عليها وتقتاد الى التحقيق. وباختصار شديد، فطوال المدة التي قضيتها في المخفر/المذبحة لم أسمع خلالها الا صراخ البشر (كبارا وصغارا، لاني شاهدت شيوخا كما صادفت اطفالا لاتتجاوز اعمارهم السبع سنوات) وهمجية معاملة الجلادين (البوليس، واغلبهم كانوا غرباء عن المدينة ومقرات عملهم اما في الرباط او مكناس او مدن مغربية اخرى) الذين يتفننون في تلقين زوارهم — واعني المعتقلين — اشد انواع العذاب .

حينما صعدت في اليوم الثالث الى مكتب بجناح القسم السياسي (علمت تلك اللحظة باني على يد ذلك القسم) بدات ناعورة الاستنطاقات تدور من جديد، بعد ان كانوا يسدلون عني النور بـ"الباندا" التي لم تكن تفارقني في اى استنطاق مع الـ"دى.اس.تي". مرت ٤٨ ساعة على هذه الشاكلة، تحدثت خلالها عن ادق جزئيات حياتي، في جو من الضغط والارهاب. وصعدت في اليوم التالي لاتواجه مع الرفيق الصبار محمد الذى كان قد القي عليه القبض بدوره في مدينة الرباط. فوجئت بوجوده معي في مخفر الشرطة بتطوان، وهو في حالة يرثى لها من جراء التعذيب الذى مورس عليه هناك في مخفر الشرطة بالرباط. بعد الاستماع منه ومني في مكتب رئيس المخابرات العامة، بن جلون، واتضاح الامر جليا باعترافنا نحن الاثنان بعكس ما صوره له اعوانه من نسج خيالهم ومن بعض الامور التي ارغموني بتكرارها على مسامعهم وانا تحت التعذيب، وتوضح له ان الامر لايعدو تلفيقا ومغالطة، امرنا بكتابة المنشور الذى عثر عليه في الكلية (كلية الاداب والعلوم الانسانية بتطوان) والذى يدعو فيه الطلبة الى التضامن مع الانتفاضة الشعبية التي تخوضها الجماهير في كل من مراكش وفاس والحسيمة والناضور.. كان ذلك المنشور مكتوبا بخط يد مجهولة، فأرادوا ان يكتشفوا ناسخه من بين الطلبة المعتقلين . نقلت المنشور بيد مرتعشة، ولما اتممت نسخه اعدته مرة ثانية ثم مرة ثالثة، وقد اعدت نسخه مرات عديدة بعد ذلك !. وقعت على المحضر الذى كنت قد رفضت توقيعه لفداحة ما جاء فيه من اقوال وافعال لم ارتكبها، وسمعت وذقت من العذاب من اجل ذلك الامتناع ما جعلني اوقعه رغما عني. وظللت انتظر فيما بعد مدة طويلة دامت عشرة ايام (اى في المجموع قضيت ١٨ يوما وانا معتقل في مخفر الشرطة) . وبعدها بدات حركة الوفود تخرج من المخفر بتدريج، كل يوم في الصباح تغادرنا فيه مجموعة، وكانت الوجوه تعلق نظرها وترهف سمعها لعلها تلتقط اسمها من بين الاسماء حتى يتاح لها الخروج من ذلك الجحيم الذى كنا نعيشه .

ظروف المحاكمة

مساء يوم ١٩٨٤/٢/٩ مثلت امام المستشار المكلف بالتحقيق، ليتم ايداعي بالسجن المدني بتطوان صحبة الرفاق الذين كانوا معي . وبقيت هناك لغاية اجراء الاستنطاق التفصيلي يوم ٨٤/٣/٢١، حيث وجهت الي اسئلة عديدة تتمحور اساسا حول حياتي الشخصية والمدرسية (!) وانتمائي السياسي ونشاطي داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وعلاقتي في اطار هذا الحزب بالجناح الراديكالي . بعد ذلك تم استدعائي للمثول يوم ٨٤/٦/١١ امام غرفة الجنايات الكبرى بمحكمة الاستئناف بتطوان . تم استنطاقي من الهيأة الحاكمة يوم ١٢/ ٨٤/٦ ، وأصدرت غرفة الجنايات الكبرى قرارها بمؤاخذتي بالجنايات والجنح المنسوبة الي والتي افاجا لكثرة عددها (المس بامن الدولة الداخلي — الاخلال بالامن العام للدولة — التحريض على العصيان — احراق واتلاف ممتلكات الدولة — الهجوم على امتعة الغير — الهجوم على موظفين عموميين اثناء مزاولة عملهم — الانتماء الى منظمة محظورة — التظاهر في الشارع الخ.. اكثر من ١٢ تهمة) والتي لم تحدد لي اثناء التحقيق ولا اثناء المرافعة !. لاعاقب لاجل ذلك بعشرين سنة سجنا نافذا .

كانت هيأة المحكمة تحاول جادة وبكل ما لديها من وسائل الابتعاد عن اعطاء صبغة سياسية للمحاكمة، فهي تسأل وتنهر وتقمع في آن واحد، ولا تستطيع رغم كل ما بذلته من جهود ان تخفي تواطؤها السافر مع السلطة وعدم احترامها للقانون، وذلك حين سمحت للبوليس الذى كان قد استنطقنا ولوج قاعة الجلسات، ومنعت بالمقابل عائلاتنا من دخول بناية المحكمة التي كانت مطوقة برجال الامن، مع ان الجلسة علنية !. ربما كل ذلك راجع الى تخوفها من رد فعل القاعة حين تصدر ١١٧٨ سنة وثلاثة احكام بالمؤبد، مما يؤكد من ناحية اخرى معرفتها للاحكام مسبقا ويسجل عدم استقلالية قرارها.. ويااليت قضاء المغرب كان يتمتع ولو بقليل من الاستقلالية مثل نظيره المصرى الذى ابدى نضجه ومسؤوليته اثناء محاكمات احداث يناير ٧٧ التي عرفتها مدن مصرية، حيث برات جل المتهمين وتحدت قرار رئيس الدولة انور السادات الذى كان يريد ادانتهم والصاق تهم الاجرام والتخريب في حقهم.. ويااليت النظام المغربي بدوره يستفيد من العبرة التي اتخذتها الحكومة التونسية حين افرجت عن جميع معتقلي الراى والاحتجاج او ماعرف بمعتقلي "احداث الخبز" في بلدها .

لعل هذا يكفي لوصف محاكمة صورية كانت هيأة المحكمة فيها مجرد دمية يحركها النظام في الاتجاه الذى اراد لها ان تلعبه، لتصفية حساباته مع الفصائل والهيئات السياسية والنقابية التي تعمل في المشروعية، والذى اتخذ من "الاحداث" مطية للوصول الى اغراضه الدنيئة المتمثلة في قمع هذه الفعاليات والضغط عليها، والزج بمجموعة جديدة من معتقلي الراى في غياهب السجون .

قلت كل ما لدى.. وحوالي العاشرة ليلا أنزلت الى قبو المخفر حيث توجد الزنازن التي غصت كلها بالمعتقلين من كل الاعمار ومعظمهم من ابناء الاحياء الشعبية وبعض الطلبة والتلاميذ.. لقد امتلات الزنازن عن آخرها، بل الممر بين صفيها اكتظ هو الاخر.. والكل يصرخ من ألم جروح التعذيب وهراوات الجنود الذين كانوا يقومون بالحراسة في المخفر تلك الايام. وقد وضعت في زنزانة مليئة بحوالي ٢٥ طفلا، بعد أن جردت من نقودي وسجائري وحزامي وخيوط حذائي والنظارة.

وفي الصباح استدعيت من جديد ليتم تعذيبي بطريقة وحشية بعد وضع القيود والعصابة على عيني وتعليقي بين طاولتين بواسطة عمود خشبي.. ودار الاستنطاق مرة اخرى حول نفس النقط ونفس الاتهامات، واستمر الاستنطاق اياما، صباح مساء الى أن استدعيت احد الصباحات ليتم تعذيبي من طرف مجموعة جاءت من مدينة الرباط باحد المعتقلين (الصبار احمد) الذي انكرت معرفتي به.

وان التعذيب الوحشي الذي مورس علي من طرف الجلادين كانت له آثار عديدة في جسدي وجروحا خطيرة لم اعد معها ساعتئذ قادرا حتى على التحرك أو القيام وحدي، الشيء الذي سيضطر معه البوليس الى نقلي للمستشفى يوميا لتلقي العلاج الضروري.. وقد كانت الاصابات كالتالي، ومنها من لاتزال آثارها قائمة حتى الان:

ـ اصابع اليدين لم تعد قادرة على الحركة، واصابة اليد اليسرى بجرح غائر، كما أن معصم اليد نفسها لازال لم يعالج لحد الساعة حيث تتماطل الادارة في ذلك.

ـ الرجل اليمنى اصيبت بثقب في الكعب تعفن مع مرور الايام لينتفخ الرجل كله ويعجزني عن المشي بشكل عادي مدة ليست بالقصيرة.

وفي النهاية ارغمت على التوقيع بيدي التي لم تستطع حتى حمل القلم على محضر هو عبارة عن رواية مليئة بالثقوب والتناقضات الصارخة، مفادها انني شاركت مع مجموعة من رفاق الحزب في الاعداد لاحداث يناير ٨٤ وتنظيم اضرابات ومظاهرات في الاحياء الشعبية والثانويات.

هذا ولابد من الاشارة الى انه في احدى عمليات تعذيبي صرحت اني قد احرقت بعض الوثائق الحزبية بعد عودتي من فاس، واثر ذلك اعتقل البوليس والدتي واستنطقوها في مخفر الشرطة حيث سيحاولون تقديمها ضدي في المحاكمة كشاهد اثبات!

المحاكمة

لقد تم تحويلنا الى قاضي التحقيق في مجموعة عددها ١١ معظمهم طلبة، ليحولنا بدوره الى السجن بعد استنطاق اولي اقتصر على اخذ الحالة المدنية، وذلك بتاريخ ٨٤/٢/٩.

وفي السجن عزلنا في مكان مخصص للعقاب محشورين في زنازن ضيقة ورطبة، محرومين من ادنى الشروط الصحية للعيش.

وقد بدأ التحقيق الفعلي يوم ٨٤/٣/٢١. وما تجدر الاشارة اليه هو أن السيد قاضي التحقيق بمحكمة الجنايات بتطوان لم يبذل ادنى جهد للتحري عن التهم الموجهة الينا، وكل همه كان ينصب على اثبات ما جاء في محاضر الشرطة. وبالنسبة لي فقد نفيت نفيا كليا وقاطعا رواية البوليس الملفقة عن مساهمتي في التحضير للاحداث وقيادتها.. وطبعا اكدت انتمائي السياسي والنقابي ودافعت عنهما كأشياء مشروعة في اطار دستور وقانون البلاد.. وقد حضر معي جلسة التحقيق أربعة محامين هم: الاسكرمي، اجزول، اولاد منصور واخوماش.

ولم تبدأ جلسات المحاكمة الا يوم ٨٤/٦/١١ حيث قسم مجموع المعتقلين الى خمس مجموعات، كانت مجموعتنا هي الخامسة، وضمت ٢١ فردا.

ان محاكمتنا كانت شكلية بكل ما تعنيه هذه الكلمة.. وقد اتضح ذلك من الوهلة الاولى في كيفية الاستنطاق الذي اجراه رئيس المحكمة (الخريم) حيث لم يتعد دقائق معدودة مع كل متهم، حاول خلالها الرئيس اثبات ما جاء في محضر الشرطة مرة اخرى. والطريف في الامر هو ذلك الجهل المطبق الذي ابانت عنه هيأة المحكمة بخصوص تعاملها مع الملفات السياسية حيث لم يكن الرئيس يميز بين النقابة والحزب والجمعية الثقافية، وبين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية.. الشيء الذي أثار الضحك مرارا داخل القاعة التي اقتصر الحضور فيها على المتهمين والمحامين والبوليس السري ورجال "السيمي" المدججين بالسلاح.. ذلك أن عائلاتنا وباقي المواطنين منعوا من دخول القاعة.

استنطقت من طرف الرئيس في لمح البصر وطلب مني أن أعود الى مكاني.. وهكذا حصل مع جميع المتهمين حيث حرموا من التعبير المستفيض والواضح عن وضعيتهم واسباب اعتقالهم والتهم الموجهة اليهم. الا أن المحامين بذلوا جهدا جبارا لاثبات بطلان محاضر الشرطة وعدم جواز اعتبارها، وكذلك بينوا العديد من الخروقات القانونية التي تفقأ العين: ابتداء من عدم قانونية مدة الحراسة النظرية (بالنسبة لي كانت ١٦ يوما) وانتهاء بالتعذيب التي كانت آثاره واضحة على اجساد المعتقلين الذين دابوا الواحد تلو الاخر على ابرازها لهيأة المحكمة.

وعموما فان محاكمتنا التي سماها احد محامينا ـ بحق ـ محاكمة القرن، كانت ذات هدفين رئيسيين. فبالنسبة للمجموعات الاولى التي كانت تتكون من مواطنين معظمهم اتهموا برمي الحجارة والحريق والنهب، كان الهدف اساسا تلقين درس لرجل الشارع واشاعة الرعب والخوف وسط الجماهير الشعبية، وكذا تقديم الاحداث ـ للرأي العام الخارجي خاصة ـ على أنها مجرد فوضى وتخريب كانت من وراءها مجموعة من قطاع الطرق والمخربين الذين أحرقوا ونهبوا المدينة (ومن هنا ركز البوليس في المخفر على اصحاب السوابق الجنائية).

انهم يهابون الاموات !

اسبوعا كاملا للشهداء وضحايا القمع والطغيان.. اسبوعا كاملا تتقزم فيه الخلافات، تتوحد المعاناة، يعمل الكل على صيانة الذاكرة المقاومة وحفظها من الضياع.. فاسماء الشهداء على مدار السنة، منها المعلوم ومنها المجهول، كلها سابقة، واخرى لامحالة لاحقة.. فلتكن وقفة واحدة موحدة امام الدم النازف تزيل الغشاء التضليلي الذى يكونه الطغاة طوال السنة.

كان هذا جزءا من همومك، ولم تكن تدرى ان الايادى الخفية ستتربص بك ذات ليلة وترديك قتيلا، فلم تمهلك..

في ذكراك اعرف انك ترفض ان اكتب عنك.. لكن معذرة فانت جزء من تلك الذاكرة، ضحية قمع وارهاب، حلقة في سلسلة تجارب..

منذ صباك عشت وعايشت مشاكل الشعب اليومية من قوت وشغل وسكن ودراسة.. وقمع وتسلط.. اصطدمت بالتمايز الطبقي والاستغلال بانواعه.. رفضت مغريات الحياة السطحية وانحزت للنضال وآله.. قرأت عيون المقالات الثورية، تعمقت في مضامينها، اعتنقت التفكير والمنهج العلمي، تبنيت المشروع الثورى، وقفت امام ما العمل ؟. وفي محاولة الجواب وتجسيده المرتكز على خصوصيات المجتمع المغربي/العربي، بدأت زبانية القمع تهتم بك، تناوشك، تستفزك، ترهبك، لانها لاتتحمل ان تصبح ابنا شرعيا لاحياء الزنك والخشب، لاتريد مخلصا لقضايا المسحوقين والمستغلين..

وحين اشتد الخناق حولك واصبح التنفس صعبا، كان جوابك قبلة على جبين الوالدة، ومغارة تغازل امواج البحر.. لم يكن ذلك مهابة قمع ولكن صيانة لتجربة، ولا هروبا من مواجهة، لكن اختيارا للاستمرارية.. فالسجن ضريبة النضال ولكنه معرقل له ايضا فوجب تجنبه.. فكان اختيارك الغربة داخل الوطن بكل ما تحمله من تحديات وصعوبات وقساوة..

وحين كانت جلود المناضلين تسلخ في "الدرب" وانياب الكلاب تنهش العائلات، كنت من بين الذين يساهمون في تجديد الدماء.. كنت تحس وتعرف انك لست وحدك، وان مشروع التغيير ليس لك فقط.. بل هو اولا واخيرا مشروع مجتمع، مشروع طبقات وقوى ثورية لابد ان تتجمع مستقبلا ان ارادت التقدم وقلب الموازين.. لذلك كان سعيك حثيثا لتعطي المثال بكل بساطة، وتكون القدوة بكل تواضع. ويوم تاخرت عن انجاز بعض الاشياء اضربت عن الطعام ثلاثة ايام حتى انجازها.. كان سعيك ان تكون عصارة لتراث نضالي، وكان قلبك ينبض مع دقات المتظاهرين في ايران والثائرين في نيكاراغوا، وكنت تعيش الدقائق مع المقاومة الفلسطينية.. تعيش احزانها وافراحها، انتصاراتها وتراجعاتها، توجعك الضربات التي تتلقاها.. واثناء غزو لبنان وحصار بيروت كنت وكانك محاصر بدورك، تحترق لانك لم تستطع المساهمة جسديا، ولانك تدرك ان سقوط الكفاح المسلح الفلسطيني وتفسخ التلاحم اللبناني الفلسطيني يعني مرحلة من التراجعات والتطورات السلبية يصعب الخروج منها على المدى القريب..

معذرة ان حاولت التوقف، فلن أستطيع اختزال مواقفك في سطور ولا تجربتك في بضعة صفحات.. فقد كنت تتدفق عطاء وحيوية.. تبحث دوما عن تجسيد قناعاتك النضالية، معتبرا كل جهدك مساهمة بسيطة، خطوة الى جانب خطوات اخرى يقطعها آخرون، مهما اختلفت رؤاهم فهم يكتوون على نار واحدة ويسعون للمساهمة في وضع حد لقرون من القمع والاستغلال.. قرون من الطغيان..

كان اعتقادك ان الاخلاص الحقيقي لقضية الشعب معناه التفاني في النضال.. البحث باستمرار عن تطوير الذات واخضاعها الدائم للنقد والنقد الذاتي، دون الخوف من طرح الاسئلة الشائكة ولو كان الجواب عنها صعبا.. ولم يزدد موقفك الا تجذرا وتعمقا طيلة سبع سنوات من المنفى داخل الوطن عدت بعدها في صندوق مختوم بالشمع الاحمر مع رفض تشريح الجثة.. وفي وداعك الاخير لفّك علم فلسطين وعلى الشفاه نشيد فلسطيني : جابوا الشهيد.. ومطر كنت تتمنى ان يبلل حيا.

لم ينته صراعك معهم.. فعملت زبانية الطغيان على طمس معالم قبرك : لم يتحملوا تحديك لهم فحاولوا الانتقام منك ميتا.. اقتلعوا لوحة صخرية محفور عليها : هذا قبر الشهيد منتصر البريبرى ١٩٥٧ — ٨ فبراير ١٩٨٣. فياولهم وما اجبنهم، انهم يهابون حتى الاموات !

رفيقك